

الجزائريون والحرب العالمية الاولى 1914-1918:

اعلان التعبئة العامة والدعاية :

ما إن اندلعت الحرب العالمية الأولى، في أوت 1914. حتى بادرت ألمانيا إلى قبلة مينائي عنابة وسكيكدة، في 4 أوت 1914. بواسطة طرادتين هما "غوبن" و"برسلاو". وكان هذا سببا كافيا للفرنسيين لإعلان حالة الحصار على كامل التراب الفرنسي. كما وجهت نداء للجزائريين تبين فيه أن ساعة الحسم قد حانت، وأن ألمانيا قد شنت عدوانها على فرنسا "المسالمة"، داعية إياهم إلى الدفاع عنها حتى الموت، لأنها إذا اندحرت -حسب زعمها- فإن الحضارة ستشهد تراجعاً بعدة قرون مؤكدة في الوقت نفسه ضرورة الالتزام بالهدوء، والامتناع عن كل ما من شأنه إثارة الاضطراب.

بادر الحاكم العام ليتو Lutaud ابتداء من 17 أوت 1914، إلى إصدار تعليمات تقضي بمنع دخول مختلف المنشورات والصحف العربية والأجنبية إلى الجزائر، وهذا كي لا تصل معلومات الحرب والأوضاع في جبهات القتال المختلفة إلى الأهالي. في حين ستتولى جريدتي "المبشر" و "الأخبار" تغطية الأحداث وتقديم ما هو ضروري لأسماع الناس، وقد قامت السلطات الاستعمارية في 1913 بإصدار جريدة "فرنسا الإسلامية"، وفي 1914 أصدرت جريدة "أخبار الحرب" و«أنشأ الفرنسيون جرائد أخرى عنيّت بمواجهة الدعاية العثمانية -الألمانية قبيل وأثناء الحرب، منها "النصيحة" ل:قوسلان و"المغرب" بإشراف مطبعة فونتانة، والقسم العربي من جريدة "الأخبار" و"فرنسا الإسلامية" و"أخبار الحرب" تحت إشراف "جان ميرانت، ثم كوكب إفريقيا ل:محمود كحول، وكان السيد لوسيان مدير الشؤون الأهلية يسافر إلى المشرق ويطلع على الأحوال هناك، ويبحث التقارير حول المرأة والتعليم... الخ. وقد تركزت الضغوط والحجز على الجرائد التركية خاصة جريدة "الشباب التركي"، التي كانت تنشر -حسب الفرنسيين- معلومات مغرضة وأنباء كاذبة عن الحرب، تستقيها من وكالة "فولف" الألمانية.

لقد وجه وزير الداخلية الفرنسي تعليمات إلى الولاة بفرنسا يذكرهم بضرورة المعاملة الحسنة للعمال الجزائريين فقال "ان جهودنا لا بد أن تنصب حول الانطباع الذي يحمله العمال الجزائريين وهم يغادرون فرنسا باتجاه الجزائر (أكبر مستعمراتنا الإفريقية). كما شجعت السلطات الفرنسية أيضا هجرة العمال باتجاهها لتعويض نقص العمالة بسبب التجنيد والتعبئة العامة. وبالموازاة مع ذلك بذلت جهودا معتبرة لتحسين ظروف المجندين المسلمين بالأراضي الفرنسية فقامت بإنشاء فنادق ومساجد وتحسين ظروف الإيواء ومارست في المقابل دعاية واسعة ضد الألمان والعثمانيين .

شكل الحصار المفروض على الجزائريين خلال الحرب، سببا لنقمة الأهالي ومصدرا لاحتجاجهم. وقد جاء في معلقة ألصقت بالجامع الكبير بالعاصمة «.....نعيش في زمن الصمت المفروض، فكل من يكذب يقع تأييده في حين أن من يقول الحقيقة يكون مصيره الموت....»

لقد كانت مرحلة الحرب العالمية الأولى، ميدانا حقيقيا للصراع سواء على جبهات القتال المختلفة في الشرق والغرب، أو على صعيد المجابهة الفكرية والمنافسة الإعلامية واتضح للأطراف المتصارعة أهمية الدعاية الإعلامية في صنع النصر، خاصة بعد ظهور وسائل إعلام جديدة، ومتطورة ساهمت في سرعة انتقال الأخبار مثل وكالات الأنباء والصحف والراديو. وقد كان للخصمين المتصارعين ترسانة هامة من الوسائل الدعائية.

سخرت فرنسا جريدة "المبشر" كمنبر إعلامي هام لتحقيق أهدافها الدعائية وروجت لها بشكل منقطع النظير، عندما عمد الحاكم العام عند اندلاع الحرب إلى جعلها ورقة رسمية ومجانية. كما أصدرت الحكومة العامة أيضا "جريدة أخبار الحرب" في 1914. وهي جريدة أسبوعية أسندت مهمتها إلى السيد "جان ميرانت" المترجم والموظف السامي بالحكومة العامة. وكانت تكتب بلغة ركيكة أقرب إلى العامية.

حاولت فرنسا أيضا توظيف بعض الصحف العربية المعادية للأتراك، وبالخص التي كانت تصدر في الشام ومصر مثل جريدة "المقطم" وبعض الجرائد الصادرة بالمغرب العربي كجريدة "الزهرة" في تونس، وجريدة "السعادة" التي كانت تصدر بالمغرب الأقصى، بتوجيه من "الماريشال ليوتي" الخبير في شؤون المغرب الأقصى.

لجأت فرنسا أيضا إلى وسائل دعائية أخرى، خاصة في ظل صدور تقارير من "اللجنة الوزارية للشؤون الإسلامية" -وهي هيئة أوكلت لها مهمة تقييم الوسائل الدعائية خلال الحرب - بتاريخ 2 مارس 1916 تفيد بعدم فعالية الصحافة المذكورة في تحقيق الأهداف المرجوة، وذكرت اللجنة أن القراء صاروا مدركين لأكاذيب ومغالطات الصحف الموالية لها، أو تلك التي تشرف عليها مباشرة.

لذلك اتجهت إلى أسلوب التمويه وذلك باللجوء إلى تمرير أفكارها ودعايتها عبر منابر إعلامية تبدو ذات مصداقية، ولا تحمل بصمات السلطات الفرنسية مباشرة، بتأجير أقلام خارجية خاصة المصرية منها، كالمقطم والأهرام، وحتى بعض علماء الأزهر وكانت الدعاية في شكل كرايس (brochures) تسحب على نفقة البعثة الفرنسية هناك.

ومقابل الدعاية المعادية ومحاولات التشويه والمسح المنتهجة تجاه الأتراك العثمانيين وحلفائهم الألمان. فإنها حرصت كل الحرص، على تبييض صورتها تجاه الأهالي، وعملت على إبراز محاسنها وأعمالها التي تقوم بها لصالح الإسلام والمسلمين.

-توظيف رموز الدين في الدعاية:

أدرك الفرنسيون منذ الأيام الأولى للاحتلال، دور الدين البارز والريادي في حياة المسلمين الجزائريين، والمكانة الهامة التي يحظى بها العلماء ورجال الدين لدى عامة الناس، كما أدركوا أيضا عمق العلاقات وصدق المشاعر بينهم وبين إخوانهم في المغرب والمشارك. والحقيقة أن الفرنسيين ركزوا جهودهم على إبعاد الدين عن التأثير في حياة الناس وتوجيه سلوكهم. وهكذا تحركت الأطر الإدارية الرسمية (كالمستشارين البلديين الأهليين بوهران قسنطينة، إضافة إلى مجلس إدارة الجمعية الثقافية الإسلامية بالجزائر) وكذلك الشبان الجزائريين الذين عبروا عن مناهضتهم للوزراء الشبان الأتراك التابعين "للقيصر". وحذر بعضهم الحكومة العثمانية من التعويل على الشبان الجزائريين كما أكد أولئك الشبان تعلقهم المطلق بفرنسا.

وبالمثل تحركت الأطر الدينية في الجزائر على خطى الشبان الجزائريين (بحكم الوظيفة والامتيازات) كالمفتيين وشيوخ الطرق الصوفية، فقد عبر مفتي المذهب المالكي والحنفي بالعاصمة والسادة المالكية والسادة الحنفية بقسنطينة وكبار مشايخ الطرق عن تقديم فروض الولاء والطاعة.

استغلت فرنسا الفتاوى الصادرة عن مؤسسات وشخصيات دينية معروفة خارج الجزائر، للدعاية لسياستها الدينية وتعزيز موقعها في الحرب، كتلك الفتوى التي صدرت عن الأزهر الشريف والتي دعت المسلمين إلى التزام الهدوء والسكينة مبينة أن الحرب مضرة لكل البلدان.

لقد نشرت تلك الفتاوى على صفحات مجلة العالم الإسلامي، وبالأخص العدد الخاص من "النشرة العربية" الذي تضمن صور وإعلانات ولاء شخصيات دينية وسياسية هامة، كما وزع على جنود شمال إفريقيا في جبهات القتال. لكن لم يتسنى لنا التأكد منه .

ومهما يكن فإن الجزائريين الذين تواجدوا بجبهات القتال في أوروبا قد استفادوا من تجربة الحرب من خلال الاحتكاك الذي أسهم في نضج الوعي القومي والوطني وكان عاملا من عوامل قيام الحركة الوطنية.

الاضاوضاع الاقتصادية و الإاجتماعية للجزائريين خلال الحرب العالمية الأولى:

-تدهور النشاط الفلاحي للجزائريين:

تراجع النشاط الفلاحي للجزائريين الأهالي، بسبب الحرب ، ففي صدد توجيه الاقتصاد الجزائري لخدمة المجهود الحربي و الأزمة المالية التي مرت بها فرنسا خلال فترة الحرب، أجبر الجزائريون على مواصلة دفع الضرائب، منها ضريبة الزمة بحوالي 15 %، و ضريبة الزكاة التي قدرت بحوالي 11 %، و مما زاد في معاناة هؤلاء ، ظاهرة الجفاف التي عرفتها بعض مناطق البلاد على غرار القطاع الوهراني ، و القطاع القسنطيني، و منطقة القبائل، إضافة إلى عدم توفر و سائل النقل، فقد تم تسخير أغلب السفن التي كانت تملكها شركات الملاحة البحرية لنقل الجنود و المواد التموينية، و كذلك نقص الآلات الزراعية الحديثة و ارتفاع أسعارها، من جراء إعلان الألمان حرب الغواصات التي شملت المبادلات التجارية العالمية، لذلك اضطر بعض الفلاحين الجزائريين إلى بيع ممتلكاتهم في ظل هذه الظروف، وعدم حصولهم على الحماية و الدعم من طرف السلطة الإستعمارية، بل قامت هذه الأخيرة بتدعيم المستوطنين بطريقة مجحفة، حيث مكنتهم من توسيع ملكياتهم الزراعية على حساب الفلاحين الجزائريين كما حصل بعمالة وهران، كل هذه العوامل أدت إلى تدهور الانتاج الفلاحي للجزائريين الأهالي، فقد انخفض إنتاج محصولي القمح و الشعير خلال موسمي (1915 و 1916) إلى ما دون المعدل، كما تسبب الجراد و العواصف المتبوعة بالبرد في خسائر هائلة في بعض المناطق من البلاد خلال هذا الموسم، و كان بسبب هذه الظروف الكارثية تراجع الإنتاج الاجمالي من الحبوب من 12.132.620 قنطار سنة 1914 إلى 8.039.325 قنطار سنة 1917 .

وإذا كان المستوطنون قد تأثر انتاجهم الزراعي من الحبوب من جراء الظروف، و معاناتهم كذلك من الارتفاع الفاحش لأسعار المواد الفلاحية، فمثلا صارت سكة الحراث تباع في سنة 1917 بستة اضعاف السعر الذي كانت تباع به في سنة 1914، إلا أنهم تمكنوا من تعويض خسائرهم عن طريق مضاعفة إنتاج المحاصيل الزراعية التجارية و التي في مقدمتها زراعة الكروم، و تمكنوا بفضلها من جمع ثروات طائلة، نظرا للإقبال القوي على مادة الخمر لا سيما في السوق الفرنسية، فشكل ذلك حافزا للاهتمام بزراعتها، و قد تم تصدير ما قيمته 930 مليون فرنك فرنسي من الخمر إلى فرنسا خلال فترة(1915-1918)، كما عرفت زراعة التبغ نفس الاهتمام.

-انحطاط الصناعات التقليدية وتسخير الموارد الاقتصادية الجزائرية لخدمة المجهود الحربي الفرنسي:

لم تتمكن الصناعات التقليدية الجزائرية من الاستمرار في النشاط، مثل صناعة النسيج، و الثياب الصوفية، و الذهب و الفضة و النحاس، فقد استمرت في الإنقراض التدريجي خلال هذه الفترة، لعدم قدرتها على منافسة المنتجات الأوروبية، و "لم تقو هذه الصناعات اليدوية على منافسة الآلة و المعامل الكبرى الأوروبية"، و بسبب إقدام السلطات الإستعمارية على تعبئة كل المنتجات الجزائرية للأهالي، مثل الصوف، و الجلود، و الزيتون، و حتى الحبوب و الخضار التي تزايد عليها الطلب، الأمر

الذي يدفع بالصناع و الحرفيين إلى التوقف عن إنتاجها، لاسيما و أنهم كانوا مجبرين على دفع الضرائب. فصناعة الحياكة التي اشتهرت بها تلمسان عبر التاريخ، شهدت تراجعاً كبيراً فنذكر على سبيل المثال- لا الحصر- كان يوجد بهذه المدينة في سنة 1848 أكثر من 500 معمل، تراجعت إلى حوالي 204 معمل في سنة 1914، و قد تأسفت الصحافة العربية الجزائرية على الوضعية الكارثية التي آلت إليها مثل هذه الصناعات خلال و عقب الحرب العالمية الأولى، ودعت إلى ضرورة التمسك و الاهتمام بها، باعتبارها جزءاً من تراثهم الحضاري، و حتى بعض الصناعات الغذائية عرفت هي الأخرى نفس المصير، منها انتاج زيت الزيتون ،الذي انخفض من 341.000 هكتولتر خلال فترة(1911-1915) إلى حوالي 173.392 هكتولتر سنة 1917، و إنتاج الصوف هو الآخر انهار ،فبعدها قدر إنتاجه في سنة 1915 بحوالي 192.176 قنطار، تراجع إنتاجه في سنة 1916 إلى حوالي 167.189 قنطار .

و من جهة أخرى جرى الاهتمام على نطاق واسع بالصناعة الإستخراجية في الجزائر من قبل السلطات الفرنسية لتلبية حاجيات الاقتصاد الوطني الفرنسي و المجهود الحربي، فإنتاج الحديد الذي قدر سنة 1917 بـ: 376.32 طن، و صدر منه حوالي 352.038 طن ، ارتفع انتاجه في سنة 1918 إلى حوالي 410.230 طن، و صدر منه حوالي 390.290 طن، علماً بأن تصدير هذه المادة لم تقصر على أوروبا بل شملت حتى أمريكا ،و هذا بسبب تزايد الطلب العالمي عليها. نفس الاهتمام عرفتة الصناعات الاستخراجية الأخرى التي اشتهرت بها الجزائر ،كالفحم و الفوسفات.